مستقبل التوجهات البريطانية تجاه إقليم كردستان العراق المصالح، الفرص والاحتمالات

أ.م امجد زين العابدين طعمة
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية /الجامعة المستنصرية

الملخص:

يهدف البحث الى توضيح وتحليل السياسة البريطانية تجاه اقليم كردستان العراق، مع تناول بعض المحددات والدوافع التي تؤثر على مواقفها، مع عدم تجاوز حزمة المصالح، التي تمتلكها المملكة فيه، اذ يمثل العراق عامةً وإقليم كردستان بخاصة، واحداً من اولويات السياسة الخارجية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لأسباب عدة، في مقدمتها، ما يتمثل بالمزايا الجيوستراتيجية التي يحتويها، فضلاً عن الثروات الكبيرة التي يمتلكها، والتي تجعله، يحظى باهتمام الكثير من دول العالم، ومن بينها بريطانيا، علاوةً على المزايا الإضافية، التي يمتلكها إقليم كردستان العراق، ودوره الفاعل في عملية صنع القرار السياسي، على أثر التغييرات الجذرية التي حصلت فيه، بعد عام ٢٠٠٣، وتأثير ذلك على استقرار البلد والتعايش بين طوائفه المختلفة، ومن ثم انعكاس ذلك على مستقبل الامن والاستقرار في المنطقة والعالم.

ولتوظيف ذلك، فان إشكالية الدراسة تتركز في الإجابة عن بعض التساؤلات، ومنها، هل ان لبريطانيا مصلحة في تبني بعض المواقف تجاه إقليم كردستان العراق، وما هي تأثيرات هذه المواقف على علاقاتها مع الحكومة الاتحادية من جهة ومع الإقليم من جهة أخرى؟، وترتكز الدراسة على فرضية مفادها "بان بريطانيا تحاول، من خلال توجهاتها السياسية تجاه الإقليم، الاستفادة من المزايا الكبيرة التي يحتويها، والتي تتوزع بين التأثير السياسي والثروات الاقتصادية، ان تكون متواجدة في هذا المكان المهم، والذي يشكل نقطة محورية ومهمة في منطقة الشرق الأوسط".

الكلمات المفتاحية: بريطانيا، إقليم كردستان، الامن والاستقرار، فاعلية الدور، المصالح، العلاقات.

Abstract:

The research aims to explain, the British policy towards the Kurdistan region of Iraq, as well as, the determinants and motives that affect some of it positions, in addition to identifying the interests that the Kingdom has in it.

As, Iraq in general and the Kurdistan region in particular, represents one of the priorities of British foreign policy in the Middle East region, for several reasons, foremost of which are the geostrategic advantages it contains, as well as the great wealth that it possesses, which makes it the focus of attention of many countries of the world, and from Including Britain.

In addition to the other characteristics that the Kurdistan Region of Iraq possesses, and its active role in the political decision-making process, due to the impact of the radical changes that took place in it, after 2003, and the impact of it, on the stability of the country and the coexistence between its sects, and then a reflection on the future of security and stability in the region and the world.

The problem of the study is concentrated in: Does Britain have an interest in adopting some stances towards the Kurdistan region of Iraq, and what are the effects of these stances on its relations with the federal government and with the territorial government?

The study is based on the hypothesis that "Britain is trying, through its political orientations towards the region, to take advantage of the characteristics it contains, and to be present in this place, which constitutes an important point in the Middle East".
Key words: Britain, Kurdistan region, security and stability, role effectiveness, interests, relations.

المقدمة:

يمثل العراق عامةً وإقليم كردستان بخاصة، واحداً من اولويات السياسة الخارجية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لأسباب عدة، في مقدمتها، ما يتمثل بالمزايا الجيوستراتيجية التي يحتويها، فضلاً عن الثروات الكبيرة التي يمتلكها، والتي تجعله، ضمن مجموعة الدول، التي تحظى باهتمام الكثير من دول العالم، ومن بينها بريطانيا، علاوةً على المزايا الإضافية، التي يمتلكها إقليم كردستان العراق، ودوره الفاعل في عملية صنع القرار السياسي، على أثر التغييرات الجذرية التي حصلت فيه، بعد عام ٢٠٠٣، وتأثير ذلك على استقرار البلد والتعايش بين طوائفه المختلفة، ومن ثم انعكاس ذلك على مستقبل الامن والاستقرار في المنطقة والعالم.

ومن هنا، ووفقاً لوجهة النظر البريطانية، التي ترى في الإقليم، مفتاحاً لمستقبل العراق، بعدّه الجزء الأكثر استقراراً والاقل خللاً من النواحي كافة، مقارنةً مع باقي أجزاء البلد، مع وجود سياسة اقتصادية وثقافة ديمقراطية مستقرة نسبياً، فضلاً عن انها، مثلت ملاذاً اماناً ومتسامحاً لعدد كبير من اللاجئين المحليين او السوريين ومن مختلف الديانات والطوائف، مما جعلها تحظى باهتمام وتركيز متزايد من قبل بريطانيا، التي تمتلك تاريخاً طويلاً من المصالح والنفوذ في المنطقة.

فالحفاظ على علاقات متوازنة ومستقرة مبنية على الاحترام المتبادل، ومستندة على مبادئ التعاون والمصالح المشتركة، والسعي الى تقديم كل اشكال الدعم للإقليم، وتقديم الدعم لها في الحرب ضد الإرهاب، فضلاً عن محاولات لعب دور الوساطة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في العديد من القضايا الشائكة، هو ما ميز السلوك السياسي البريطاني تجاه الإقليم، وبالمقابل، فان هناك رغبة لدى ساسة الإقليم، في ان تؤدي بريطانيا دوراً اكثر فاعلية في مختلف القضايا، لمكانتها الدولية المميزة وفاعليتها العالية في مسرح العلاقات الدولية، علاوةً على رؤيتها الاستراتيجية، المتوافقة في كثير من الأحيان مع وجهة النظر الكردية.

سنحاول في هذه الدراسة، توضيح وتحليل السياسة البريطانية تجاه العراق عامةً وإقليم كردستان العراق بخاصة، مع تناول بعض المحددات والدوافع التي تؤثر على بعض المواقف، مع عدم تجاوز المصالح التي تمتلكها في الإقليم.

ولتوظيف ذلك، فان إشكالية الدراسة تتركز في الإجابة عن بعض التساؤلات، ومنها، هل ان لبريطانيا مصلحة في تبني بعض المواقف تجاه إقليم كردستان العراق، وما هي تأثيرات هذه المواقف على علاقاتها مع الحكومة الاتحادية من جهة ومع الإقليم من جهة أخرى.

وترتكز الدراسة على فرضية مفادها "بان بريطانيا تحاول، من خلال توجهاتها السياسية تجاه الإقليم، الاستفادة من المزايا الكبيرة التي يحتويها، والتي تتوزع بين التأثير السياسي والثروات الاقتصادية، ان تكون متواجدة في هذا المكان المهم، والذي يشكل نقطة محورية ومهمة في منطقة الشرق الأوسط".

ووفق تلك الرؤية، فأننا ارتأينا تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور، الأول سيتناول مدخل تاريخي للسياسة البريطانية تجاه الإقليم، فيما سيكون الثاني مخصصاً لواقع السياسة البريطانية تجاه الإقليم، فيما سيتناول المحور الثالث مستقبل التوجهات البريطانية تجاهه.

المحور الأول: السياسة البريطانية تجاه إقليم كردستان العراق: مدخل تاريخي

تاريخياً، حظيت اغلب المناطق والاقاليم، التي يتواجد فيها الكرد، باهتمام خاص من قبل بريطانيا، بعدّها مناطق غنية تحمل أهمية استراتيجية، من ناحية أهميتها الجغرافية في تأمين الطرق البرية التجارية الواصلة الى الهند، فضلاً عن السيطرة على مناطق حساسة ومحورية في منطقة الشرق الأوسط، مما جعل العديد من مسؤوليها وأصحاب رؤوس الأموال فيها، يسعون بمختلف الوسائل، لتعزيز النفوذ البريطاني فيها[١].

ولكنه وعلى الرغم من ذلك، فانه لم تكن القضية الكردية او الكرد بشكل عام، من ضمن الاولويات التي تركز عليها الاستراتيجية البريطانية، وحتى قبل الحرب العالمية الأولى، اذ لم تتضمن هذه الاستراتيجية بشكل مطلق، المناطق، التي يسكنها الكرد في منطقة الشرق الأوسط، مع زيادة التركيز على دول الخليج الغنية، وحتى عندما بدأ الحلفاء المساومة على غنائم الأراضي، التي كانت تحتلها الدولة العثمانية وتوقيع اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، لم يتم

[١] عبد الرحمن ادريس صالح البياتي، سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق ١٩١٤-١٩٣٢، مؤسسة زين، أربيل، ٢٠١٠، ص٥١.

إعطاء هذه المناطق الكثير من الاهتمام، وذلك لأسباب عدة، في مقدمتها، انها أصبحت منطقة نفوذ فرنسية، وفق الاتفاقية أعلاه، فضلاً عن المخاوف من المشاكل، التي يمكن ان يثيرها التنوع القومي الموجود في هذه المناطق[٢].
ولكنه وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وزيادة الطلب على النفط عامة، ارتفع وزن النفط في التقييمات الاستراتيجية والسياسية، ليبدأ اللوبي النفطي في لندن، التذكير بأهمية احتلال حقول النفط في المناطق التي يتواجد فيها الكرد، لتشكل تحولاً في السياسة البريطانية، وذلك لتلبية متطلبات الإمبراطورية البريطانية المتزايدة من النفط، مع مراعاة بقائها ضمن الحدود الإدارية للعراق، وربطها بالإدارة التي شكلتها بريطانيا في بغداد، لأسباب استراتيجية واقتصادية وامنية، مع توقيع الحلفاء معاهدة سيفر في ١٠ اب/أغسطس ١٩٢٠، والتي تضمنت بعض الوعود، بإعطاء الكرد حق تقرير المصير، لكن معاهدة لوزان في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣ الغت هذا البند، ليتم تقسيم المناطق، التي يسكنها الكرد بشكل نهائي بين كل من (تركيا، ايران، العراق وسوريا)[٣].
وبذلت سلطات الاحتلال البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، المزيد من الجهود السياسية والدبلوماسية، لترسيخ نفوذها في كردستان العراق، مع اجراء اتصالات مباشرة مع عدد من المتنفذين والآغوات وشيوخ العشائر الكرد، مؤكدين على نيات الحكومة البريطانية الطيبة تجاه مستقبل الكرد، ولجأت الإدارة البريطانية الى أسلوب (ساندمان)، الخاص بإدارة العشائر الكردية والعربية، والذي كان ينص على دعم النظام عشائري على أساس المصلحة المتبادلة، برئاسة شيوخ يخضعون بصورة مباشرة لتوجيه واشراف ضباط بريطانيين، وكان هذا الاتجاه، جزءاً من استراتيجية بريطانية شاملة، لإدارة المناطق الغنية بالموارد، بأسلوب يراعي مصلحتهم العليا، وإعادة تشكيل الفواعل في المنطقة[٤].
لكن ذلك، لم يمنع من حدوث بعض الصدامات المباشرة بين القوات البريطانية او الحكومية العراقية من جهة، وعدد من الزعماء المحليين الكرد ومجموعات من اتباعهم من جهة اخرى، على خلفيات عدة، من بينها خيبة الامل، التي حصلت على اثر نكث الإنكليز للوعود، التي اطلقوها في وقت سابق، حول حق الشعوب في تقرير المصير[٥].
وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، سعت بريطانيا الى تكثيف جهودها لتحقيق مكاسب في المنطقة الكردية، وتقليل نفقاتها، من خلال الضغط على السلطات العراقية لإبرام بعض الاتفاقات الثنائية، التي تضمن حقوقها في المنطقة من ناحية، وتهيئة صيغة ترضي الكرد، من دون السماح لهم بتأسيس كيان مستقل، لأسباب عدة، من بينها التطورات الإقليمية والدولية، والمحافظة على علاقاتها مع الحكومة العراقية والكماليين في تركيا من ناحية ثانية، كما حاول البريطانيون، ومن خلال التنسيق مع الحكومة العراقية، تقليل مخاوف الكرد من المعاهدة البريطانية – العراقية لعام ١٩٣٠، والتي اتاحت للعراق الانضمام الى عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢[٦]، ومن ثم انهاء نظام الانتداب البريطاني.
ووفق وجهة النظر الكردية، فان المملكة المتحدة، خلال الفترة التي كان لها تأثير كبير في العراق، حتى ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، لم تقدم شيئاً يذكر لمن يحملون القومية الكردية في المنطقة عامة او في العراق بخاصة، اذ انها تجاهلت الوعود السابقة، التي قدمتها فيما يخص دعم الطموحات الكردية، ولم تضغط على الحكومة العراقية آنذاك لتنفيذ توصيات عصبة الأمم عام ١٩٢٥، فيما يتعلق بوضع الكرد في الموصل، او دورها في اتفاقيات سايكس بيكو او سيفر، تماشياً مع المصالح البريطانية مع الأطراف الفاعلة في المنطقة[٧].
ولكن نظرة الكرد، للسياسة البريطانية تجاههم، تغيرت وبشكل تدريجي، نوعاً ما، بشكل إيجابي، ويرجع ذلك، الى سجل المملكة في التعامل مع القضية الكردية بصورة عامة، من أواخر سبعينيات القرن الماضي صعوداً، وهي الفترة التي بدأت فيها أراضي المملكة في استقبال عدد كبير من المنشقين والمعارضين للحكومة العراقية، وتوفيرها ملاذ امن لهم، وكان في مقدمة هؤلاء، مجموعة من القادة الكرد، الذين اجبرهم النظام على مغادرة البلد واللجوء

---

[٢] İhsan Şerif Kaymaz, Britain's Policy toward Kurdistan at the End of the First World War, Turkish Journal of international relations, Turkey, Vol. 10, No.2-3, Summer-Fall 2011, p80-81. https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/19270

[٣٣] Ibid, p83-93.

[٤] عبد الرحمن ادريس صالح البياتي، مصدر سابق، ص١٢٥.

[٥] المصدر نفسه، ص١٧٣.

[٦] عبد الرحمن ادريس صالح البياتي، المصدر نفسه، ص٤٠٦.

[٧] UK Government policy on the Kurdistan Region of Iraq: Eighth Report of Session 2014–15, House of Commons- The Stationery Office Limited, London, 2015, p19-20.

الى بريطانيا، فضلاً عن ذلك، فان عدد كبير من الكرد كانوا يتلقون تدريسهم في الجامعات البريطانية، اذ اشارت الإحصاءات الرسمية آنذاك، بانه من بين ثلاث اكراد يدرسون بالخارج، يتواجد اثنان منهم في بريطانيا[٨].

يمكن القول، بان السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط عامةً، حالها حال العديد من الدول الغربية ومن بينها الولايات المتحدة، تركزت في الحفاظ على المصالح الاستراتيجية البريطانية، ودعم حلفائها بالمنطقة، والعمل على ترسيخ الامن والاستقرار الإقليمي، وإمدادات الطاقة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة بعض الجماعات الإرهابية، وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الانسان، اما فيما يخص الكرد، فقد كان موقفها واضحاً من ناحية الحفاظ على الاستقرار الاقليمي والحفاظ على مصالحها مع حلفائها في المنطقة من الدول العربية وتركيا، وعدم اغضابهم، لان غالبية حكومات هذه الدول ترفض رفضاً قاطعاً لإقامة دولة مستقلة للكرد، مما جعلها تتصرف بحذر مطلق مع هذه القضية.

المحور الثاني: واقع السياسة البريطانية تجاه إقليم كردستان العراق

أتاحت الظروف الإقليمية والدولية المتسارعة، التي تلت عام ١٩٩٠ صعوداً، ومن بينها احتلال العراق للكويت في اب /أغسطس ١٩٩٠، والعقوبات الدولية، التي فرضتها المنظمات الأممية على الحكومة العراقية على اثر ذلك، وحرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء)، التي أدت الى اخراج القوات العراقية من الكويت، والإجراءات العقابية التي اتخذتها الدول والمؤسسات بحق الحكومة العراقية آنذاك، فضلاً عن التغيرات الدولية الكبيرة، التي حدثت على أثر تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار نظام الثنائي القطبية، وهيمنة الولايات المتحدة على مسرح العلاقات الدولية، كل ذلك وغيره، أتاح حرية اكثر لمختلف الدول ومن بينها بريطانيا للتحرك نحو المنطقة، واتخاذ العديد من الإجراءات بحق الحكومة العراقية، والتي كان اغلبها تصب في صالح الكرد.

علاوةً على ذلك، فان الانتفاضة الشعبية، التي اندلعت في العديد من المناطق العراقية، وفي مقدمتها المنطقة التي يتركز بها الكرد في شمال العراق عام ١٩٩١، على أثر حرب الخليج الثانية، وقمع السلطات الحكومية لها، الامر الذي أدى الى تأشير حدوث مجازر بحق المواطنين العزل، وتشريد عدد كبير من السكان المحليين، لا سيما من القومية الكردية، مما دفع المجتمع الدولي، وبدعم مباشر من الحكومتين البريطانية والأمريكية، الى اتخاذ العديد من القرارات الحاسمة، منها انشاء منطقة عازلة شمال دائرة العرض ٣٦ درجة، تشمل حظراً للطيران، وفقاً للقرار المرقم ٦٨٨ والصادر من مجلس الامن، الامر الذي اتاح للكرد إقامة كيان شبه مستقل عن نفوذ بغداد، بعد الانتخابات البرلمانية التي أقيمت في ١٩ أيار/ مايو ١٩٩١[٩].

حقق إقليم كردستان العراق خلال المرحلة التي تلت عام ١٩٩١، وصولاً الى الوقت الحاضر، نوعاً من الاستقلال السياسي والاقتصادي، الذي أتاح له ان يحقق العديد من الإنجازات على مختلف المجالات، الا من بعض الأوقات في منتصف تسعينيات القرن الماضي، والتي شهدت بعض الخلافات بين الحزبين الرئيسيين في الإقليم، اذ لعبت بريطانيا دور الوساطة بين الأطراف المختلفة، وساهمت الى جانب باقي الأطراف الدولية في استعادة الثقة بين الجهات المتنازعة في الإقليم[١٠]، لتشهد الأوضاع بعد ذلك، استقراراً نسبياً الى نيسان / ابريل ٢٠٠٣، ودخول القوات الامريكية الى بغداد، وتغيير النظام السياسي القائم فيه، حتى ان البعض وصف الإقليم بانه أقرب الى شكل الدولة ووظائفها، لا سيما مع الامتيازات التي تحصلها الإقليم بعد هذا التاريخ، والتصويت بقبول الدستور الدائم في عام ٢٠٠٥، والذي نص على صلاحيات واسعة للإقليم، بشكل مثل علاقة كونفدرالية أكثر مما هو فدرالية[١١].

ووفقاً للدستور، فقد أصبح الاقليم أكثر استقلالية في إطار دولة فدرالية اتحادية تتمتع بصلاحيات واسعة، اذ أعطت المادتان ٤١ و١١٣ من الدستور السلطة القانونية اللازمة لحكومة الإقليم، وأصبح رئيس الجمهورية من

---

[٨] Ibid, p20.

[٩] وقد تناول القرار الاممي ٦٨٨ قضية القمع الذي يتعرض له الكرد وسكان باقي مناطق العراق معتبراً إياه تهديداً خطيراً للسلم والامن الدوليين مشدداً على ضمان احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية للمواطنين كتفة، وهي المرة الأولى التي تتحدث فيها المنظمة الدولية عن القضية الكردية بمثل هذا الوضوح والصراحة، للمزيد حول القرار ٦٨٨ ينظر: محمد احسان، كردستان ودوامة الحرب، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، ١٩٩٠، ص٩٠-٩٩.
وكذلك
Nawzad Abdullah Shukri, Explaining U.S. foreign policy towards Kurdistan region of Iraq 2003-2015, Doctor Thesis, University Leicester, 2017, p1.

[١٠] UK Government policy on the Kurdistan Region of Iraq: Eighth Report of Session 2014–15, op. cit. p 20.

[١١] للمزيد حول النظام الفدرالي وتوزيع الصلاحيات في العراق، ينظر: امجد زين العابدين طعمة، طريق الفدرالية الوعر: دراسة تحليلية لواقع ومستقبل الفدرالية في العراق، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.

القومية الكردية، وتم الاعتراف بقوات حرس الاقليم (البيشمركة)، كجزء أساس من المنظومة العسكرية الاتحادية وتمول من الميزانية الاتحادية[١٢]. كل ذلك وغيره، لم يكن له ليتحقق على ارض الواقع، لولا الدعم الغربي الواضح لمطالب الكرد عامة او لحقوق إقليم كردستان بخاصة، ولهذا الغرض فقد افتتحت بريطانيا قنصلية عامة لها في مدينة أربيل في تشرين الثاني / أكتوبر ٢٠١٢، وكذلك تم افتتاح ممثلية دائمة لحكومة إقليم كردستان في العاصمة البريطانية لندن[١٣]، بهدف تعزيز العلاقات والتواصل مع الإدارة، فضلاً عن انشاء لوبي كردي في بعض مراكز صنع القرار البريطاني، وأدى ذلك الى توثيق العلاقات الرسمية بين الطرفين، وبات الطرفان أكثر تقارباً واتفاقاً في أكثر من مجال.

وشهدت العلاقات بين المملكة المتحدة وإقليم كردستان العراق تطوراً وتصاعداً ملحوظا وفي مختلف المجالات خلال المراحل المتعددة، التي تلت إقرار الدستور وتشكيل الحكومات المركزية المتعاقبة في بغداد، نظراً لتصاعد أهمية الإقليم من جهة، ووجود مصالح بريطانية استراتيجية في دعم الاستقرار بالإقليم من جهة اخرى، لأسباب تتعلق بالتفاهمات السياسية بين الطرفين، بعدهما يحملان رؤى وأفكار متقاربة في الكثير من القضايا والمسائل المهمة، في بيئة إقليمية ودولية تتفشى فيها معاداة سياسات الدول الغربية، وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية.

وخلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١١، امتازت السياسة البريطانية تجاه العراق وإقليم كردستان، بانها جزء من استراتيجيتها الأشمل للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ومساعيها المشتركة مع الولايات المتحدة في تقويض بعض القوى المعارضة لسياساتها، وفي مقدمتها ايران، فضلاً عن تقديم الدعم للقوى الحليفة لها، لغرض مساعدتها في تحدي الصعاب التي تواجهها[١٤]، اذ تمتلك المملكة المتحدة مجموعة من المصالح المختلفة المسارات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وغيرها، تشكل ثوابت لصياغة السياسة البريطانية تجاه أي منطقة بالعالم، وتجعل هناك استمرارية لها بغض النظر عن الحزب الذي يقود البلاد.

ونظراً لما يتمتع به إقليم كردستان العراق من أهمية جيوسياسية واحتوائه على خزين جيد من الموارد والثروات الطبيعية، حيث تشير تقديرات وزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان العراق بان احتياطات النفط المؤكدة في الإقليم بلغت ٤٥ مليار برميل فيما يمكن ان يتجاوز الرقم ٦٠ مليار برميل حسب التوقعات، وهو رقم عالي يتجاوز احتياطات نيجيريا العضو في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، فيما يقدر احتياطي الغاز الطبيعي في الإقليم بحوالي ٣ تريليون متر مكعب، وهو رقم عالي مقارنة باحتياطي الغاز الموجود في عموم العراق[١٥].

كما انه وفي ظل اضطراب البيئة الأمنية للشرق الأوسط عامة والعراق بخاصة، لا سيما بعد سيطرة تنظيم (داعش) على أراضي واسعة من العراق وسوريا، فضلاً عن زيادة نفوذ ايران السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة بشكل عام، فان الإقليم يمكن ان يكون القوة المناسبة والمؤهلة لموازنة القوى في العراق والمنطقة، لتحقيق بعض أهداف الدول الغربية، وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة، اللتان تمتلكان نفس الرؤى، مع افتراض وجود حكومة مركزية تحوي بعض الأطراف، التي تبدو قريبة بشكل او باخر من السياسة الايرانية[١٦].

اما فيما يتعلق بموقف المملكة المتحدة من الاستفتاء الذي نظمه إقليم كردستان العراق بتاريخ ٢٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١٧، فقد ابدى وزير الخارجية البريطاني السابق بوريس جونسون في تصريحات إعلامية، معارضته الواضحة لجهود الإقليم بتنظيم استفتاء، قائلاً "بان التحرك الأحادي نحو استقلال الإقليم، لا يخدم شعب الإقليم او العراق او الاستقرار الإقليمي الاوسع، مبدياً في الوقت نفسه تفهمه لتطلعات الشعب الكردي ومواصلة دعمه بالمجالات كافة، لكن اجراء الاستفتاء بهذا الوقت، يمكن ان يصرف الاهتمام عن الأولويات الأكثر الحاحاً في محاربة الإرهاب واستقرار المناطق المحررة ومعالجة القضايا السياسية والاجتماعية التي أدت لظهور التنظيمات المتطرفة"[١٧].

---

[١٢] العلاقات السياسية – العسكرية لإقليم كردستان مع أمريكا، http://aletejahtv.org/permalink/187385.html

[١٣] الموقع الرسمي لدائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان العراق، http://dfr.gov.krd/p/p.aspx?p=206&l=14&r=411

[١٤] Nawzad Abdullah Shukri, Ibid, p130.

[١٥] هيوا برزنجي، مستشار في حكومة الإقليم: نفط كردستان قد ينفذ، موقع نقاش الاخباري، ٢٠١٣، http://www.niqash.org/ar/articles/economy/3233/

[١٦] المصدر نفسه.

[١٧] وزير الخارجية البريطاني: التحرك الأحادي نحو استقلال إقليم كردستان لا يخدم الاكراد او العراق، موقع عواجل برس، ٢٠١٧، http://bit.ly/2t43oCE

الا انه وعلى الرغم من الموقف البريطاني الرسمي المتحفظ من عملية الاستفتاء، فقد أعربت بعض الشخصيات، التي تمثل حزب العمال المعارض عن دعمها لقرارات الشعب الكردي فيما يتعلق بالاستفتاء، فقد صرح عضو مجلس اللوردات البريطاني والرئيس السابق لحكومة اسكتلندا عن حزب العمال بارون ماكونيل بانه "يدعم ما يريده ويقرره شعب كردستان، وانهم جيدون في إدارة أمور الاقليم وتسييره، ويمكنهم اصدار قرارات جيدة بالنيابة عن الشعب"، فيما عبر جيرمي كوربن رئيس حزب العمال البريطاني عن تأييده للقضية الكردية ودعمه للجالية الكردية الموجودة في بلاده[١٨].

ويستند الموقف البريطاني من استفتاء الإقليم بصورة عامة، على مبدأ أساسي، وهو بأن الحكومة البريطانية والكثير من أعضاء البرلمان، بما فيهم المعارضة، لديهم اعتقاد راسخ بضرورة بقاء إقليم كردستان قوي ومستقر، يمتلك مقدار معين من الحكم الذاتي، داخل الكيان العراقي الموحد والناجح، وهو أفضل طريقة لضمان العيش المستقر والامن للشعب العراقي بأطيافه وقومياته كافة، بما فيهم الكرد[١٩].

وفي هذا الاتجاه، فان بريطانيا تؤكد على دعم المشاركة والتمثيل السياسي الكردي العادل في الحكومة المركزية، الى جانب الاعتراف الثقافي والحقوق المتساوية في المسارات كافة (السياسية والاقتصادية وغيرها)، واهمية الحفاظ على حقوق الكرد، بناءً على ما جاء بالدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، وضمان ان يلعب القادة والسياسيين الكرد دوراً محورياً في مجلس النواب الاتحادي، وفي صياغة مختلف الشؤون السياسية المتعلقة بالحكومة المركزية في بغداد، كما طالبت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني في تقريرها حول التطلعات الكردية ومصالح المملكة المتحدة عام ٢٠١٨، حكومة بلادها التدخل وممارسة الضغط على الحكومة العراقية لرفع بعض القيود المفروضة على الإقليم بعد الاستفتاء[٢٠].

المحور الثالث: مستقبل التوجهات البريطانية تجاه إقليم كردستان العراق: الفرص والاحتمالات

تستدعي محاولة وضع رؤية مستقبلية للسياسة البريطانية تجاه إقليم كردستان، تحديد وتحليل بعض المتغيرات والمؤشرات المؤثرة فيها، منها ما هو داخلي، يتعلق بالداخل البريطاني ورؤيته وتوجهاته الاستراتيجية نحو بعض القضايا الدولية عامةً وقضايا الاقليم بخاصة، ومتغيرات الداخل العراقي وإقليم كردستان، فضلاً عن بعض المتغيرات الخارجية المتعلقة بالبيئتين الدولية والإقليمية، فضلاً عن تأثير بعض الأطراف الإقليمية الفاعلة مثل (إيران وتركيا).

ووفقاً لما تناولته الدراسة من معطيات تتعلق بتاريخ وواقع السياسة البريطانية تجاه إقليم كردستان العراق، وبناءً على ذلك، فإننا سنحاول استشراف مستقبل هذه التوجهات، ووفق احتمالين أساسيين:

الاحتمال الأول: ارتفاع مستوى الانخراط والتواجد، على الرغم من ان العديد من المتابعين والمهتمين بشؤون الإقليم، يؤكدون غياب سياسة او استراتيجية بريطانية واضحة تجاه إقليم كردستان العراق عامة، الا ان هناك عدة مسائل أساسية ومحورية، يمكن ان توفر أرضية مناسبة لتعزيز التعاون المشترك بين الطرفين، أولهما، الحرب ضد الإرهاب والتنظيمات المتطرفة، والتي تمثل خطراً كبيراً وتهديداً عالي المستوى للأمن الدولي عامة وللأمن البريطاني بخاصة، لا سيما بان الإقليم تعرض، حاله حال باقي مناطق الشرق الأوسط، الى خطر التنظيمات المتطرفة، وفي مقدمتها تنظيم "داعش"، وإمكانية توسيع التعاون بين الطرفين في المجالات الأمنية والدفاعية، مما يوفر حضوراً وتواجداً بريطانياً اكبر في المنطقة من جهة، مع فسح المجال للشركات المختصة بهذا المجال لإيجاد أسواق لتصريف بضاعتها.

وعلى أثر تشكيل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بعد تمكن تنظيم "داعش" من السيطرة على أراضي شاسعة من العراق وسوريا، باشرت بريطانيا بدعم القوات العراقية في مختلف المناطق، عبر تقديم الاسناد الجوي، بعد تصويت مجلس العموم البريطاني في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على قرار سمح لسلاح الجو الملكي بتنفيذ طلعات جوية في شمال العراق، فضلاً عن تقديم الدعم اللوجستي لتحسين التنسيق الدولي في محاربة التنظيم، ونجح البرنامج التدريبي الذي أشرفت عليه القوات البريطانية في تطوير أداء ٢٥٠٠٠ مقاتل من المنتسبين للقوات المسلحة العراقية، ومن ضمنهم ٦٦٠٠ من منتسبي البيشمركة في مجالات صيانة الأسلحة ومعالجة العبوات الناسفة

[١٨] حزب العمال البريطاني يدعم إجراء الاستفتاء في إقليم كوردستان، موقع روداو، ٢٠١٧،
https://www.rudaw.net/arabic/world/050720172

[١٩] Kurdish aspirations and the interests of the UK: Government response to the Committee's Third Report, UK Parliament, 2018,
https://publications.parliament.uk/pa/cm201719/cmselect/cmfaff/983/98302.htm

[٢٠] Ibid.

والمهارات الهندسية والطبية[٢١]، كما تم تقديم ثلاثة ملايين جنيه إسترليني من الأسلحة والذخيرة الحربية الى البيشمركة[٢٢].

وأعلنت الحكومة البريطانية بأن إقليم كردستان العراق يمثل شريكاً اساسياً ومهماً في محاربة الإرهاب والحفاظ على الامن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، اذ أعلن وزير الخارجية السابق فيليب هاموند في ٩ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤، "بان الكرد هم مفتاح مهم في القتال ضد تنظيم (داعش)، وان بلاده ستزود البيشمركة بمساعدات عسكرية إضافية"، وفي هذا الاطار فقد أصبحت بريطانيا ثاني اكبر مساهم في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب[٢٣].

اما المسألة المهمة الثانية، فتتعلق بجهود بريطانيا في الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، اذ انها تشترك بنفس هذه الرؤية مع العديد من الأطراف الدولية، والتي تقضي بضرورة تقويض النفوذ الإيراني والحد من طموحاتها في امتلاك السلاح النووي او التحكم بمصير منطقة الشرق الأوسط، ذات الأهمية العالية بالنسبة للسياسة العالمية، وفي المقابل، فان الإقليم يشكل، وحسب وجهة نظر الكثير من المختصين، حليفاً يمكن الاعتماد عليه من قبل الدول الغربية الكبرى وفي اكثر من مسار، وذلك بفضل الاستقرار السياسي والاقتصادي، فضلاً عن عدم تحبيذ قياداتها لسياسة المحاور.

وفي نفس الاطار، وقد أدى تصاعد الازمة بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة من جهة وإيران من جهة أخرى، على أثر الهجمات الصاروخية التي تعرضت لها ناقلتي نفط في خليج عمان عام ٢٠١٩، والتقييم الذي قدمته أجهزة الاستخبارات البريطانية، والذي يشير بوضوح الى ان ايران هي من تقف وراءها، مما يستوجب القيام بإجراءات سريعة للحفاظ على المصالح البريطانية في المنطقة في ظل ارتفاع التوتر، والتهديدات الإيرانية المحتملة[٢٤].

وفيما يخص الوجود الدبلوماسي البريطاني في الإقليم، فان وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية أعلنت انها ملتزمة بوجود دبلوماسي وقنصلي دائم في أربيل، نظراً لأهمية الإقليم الاستراتيجية واهمية تعزيز الروابط مع الحكومة والمجتمع، علاوةً على ان الدبلوماسيين البريطانيين يعملون ما بوسعهم لتقريب وجهات النظر بين حكومتي المركز والاقليم، وهو ما بدا واضحاً في الاتفاقات العديدة، التي حصلت بين الطرفين حول حصة الإقليم في الموازنة، وكميات النفط التي ينبغي تصديرها، والتي كان للدبلوماسيين البريطانيين دور في تقريب وجهات النظر والتوصل الى حلول مرضية، كما قاد مجلس الاعمال البريطاني العديد من المبادرات التجارية في أربيل، وتم تعيين البارونة نيكلسون مبعوثاً تجارياً للملكة في العراق أوائل عام ٢٠١٤، في خطوة تهدف لتعظيم التجارة مع الإقليم[٢٥].

وفي المجال الانساني، فقد أعلن وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني اليستر بيرت عام ٢٠١٩، بانه سيتم تخصيص مبلغ ١٦ مليون جنيه إسترليني من ميزانية وزارة التنمية الدولية، لصندوق اعمار العراق IRRF والذي يديره البنك الدولي، لدعم جهود اعمار العراق وتنفيذ الإصلاح الاقتصادي فيه، وخلال زيارته للمنطقة ولقائه برئيس وزراء الاقليم السابق نيجيرفان برزاني وعدد من أعضاء الحكومة، ناقش الطرفان مسائل تتعلق بتطوير التعاون بينهما[٢٦].

وهناك العديد من المؤسسات واللجان المشتركة واللوبيات المعنية بتطوير العلاقات بين الطرفين، ومنها مجموعة البرلمانيين البريطانيين لدعم إقليم كردستان APPG، والتي تضم عدداً من أعضاء البرلمان ومن مختلف الأحزاب البريطانية، ويتولى رئاستها جاك لوبريستي، وتعمل المجموعة على البحث عن سبل تعزيز العلاقات بين الطرفين، ودعم الأطراف الرسمية وغير الرسمية من شركات ومؤسسات على الانخراط في مشاريع مشتركة تحقق

---

[٢١] The British Army in Iraq, 2020, https://www.army.mod.uk/deployments/iraq/

[٢٢] Kurdish aspirations and the interests of the UK, Third Report of Session 2017–19, House of Commons Foreign Affairs Committee, UK, 6 February 2018, p 13.

[٢٣] سياسة المملكة المتحدة الخارجية تجاه العراق، سلسلة دراسات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٥، ص١٤.

[٢٤] سليم كرم، الحكومة البريطانية تناقش حماية مصالحها في الخليج وتطالب ايران بوقف استفزازاتها، العراق اليوم، ٢٠١٩، https://bit.ly/2J1RFsJ

[٢٥] UK Government policy on the Kurdistan Region of Iraq: Eighth Report of Session 2014–15, op. cit. p 26-36.

[٢٦] Department for International Development, Foreign & Commonwealth Office, Minister for the Middle East announces new UK aid package to help Iraq rebuild infrastructure and boost economy, 2019, https://www.gov.uk/government/news/minister-for-the-middle-east-announces-new-uk-aid-package-to-help-iraq-rebuild-infrastructure-and-boost-economy

المنفعة للطرفين، وفي الوقت ذاته فان ممثلية حكومة الإقليم في بريطانيا، لطالما عبرت عن تقديرها للمواقف البريطانية في حماية حقوق الشعب الكردي ودعمها المتميز للإقليم[٢٧].

واخيراً، فان هناك الكثير من المؤشرات التي تدعم هذا الاحتمال وتجعله الأكثر ترجيحاً، ومنها بالأساس ما يتعلق بالرؤية البريطانية لمصالحها في الإقليم في عراق ما بعد ٢٠٠٣، والتغيرات التي طرأت عليها، وفقاً للمتغيرات التي طرأت على موازين القوى داخل البلد، ليصبح الإقليم، وفق النظام السياسي العراقي بعد إقرار الدستور الدائم عام ٢٠٠٥، ذا أهمية كبيرة لاستراتيجية بريطانيا للمحافظة على المكاسب والمصالح وتحقيق التواجد في السياسة العراقية، وهو ما يتشابه بشكل كبير مع الرؤية الامريكية للوضع الإقليمي، واهمية ضمان الاستقرار السياسي والأمني وضمان الوصول الآمن لإمدادات الطاقة، واحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة عامة، واليوم، فان بريطانيا تتعامل مع الإقليم وفي كثير من الجوانب، ككيان مستقل، وهناك مؤشرات واضحة لتطور العلاقات بين بريطانيا والاقليم في العديد من المجالات (السياسية، الاقتصادية، الثقافية، العسكرية والأمنية وغيرها من المجالات.

كما ان بريطانيا، وبعد خروجها النهائي من الاتحاد الأوروبي، سيتحتم عليها ان تتوجه بشكل منفرد الى منطقة الشرق الأوسط عامة وإقليم كردستان بخاصة، وهو ما أعلنت عنه صراحةً رئيسة وزراء بريطانيا الأسبق تيريزا ماي، خلال مشاركتها في القمة الخليجية التي عقدت بالعاصمة البحرينية المنامة، مؤكدةً تحضير بلادها الى مرحلة ما بعد البريكست، التي تتطلب تحركاً أوسع نحو المناطق التي تمتاز بثرائها النفطي واحتياجاتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية المتزايدة، ويعد هذا التوجه، خياراً لإيجاد أسواق بديلة عن تلك التي ستفقدها بعد خروجها من الاتحاد الاوروبي[٢٨].

الاحتمال الثاني: الانسحاب وتراجع التأثير والأهمية، على الرغم من دور بريطانيا التقليدي، بعدّها مركز للاجئين السياسيين ونشاط قوى المعارضة العراقية قبل ٢٠٠٣، مما يؤشر إمكانية وجود العديد من الروابط الشخصية والعائلية معها، لا سيما مع بعض الساسة العراقيين (العرب والكرد على حد سواء)، لكن هذا الامر لم يتم استغلاله من قبل الجانبين، ولم تكن له انعكاسات واضحة على واقع العلاقات، ويبدو ان العراق اصبح اقل أولوية من الناحية الاستراتيجية منذ انسحاب القوات البريطانية، بعد انهائها العمليات القتالية عام ٢٠٠٩، واستكمال عملية الانسحاب النهائي عام ٢٠١١، والذي ربطه بعض المتخصصين بشؤون المنطقة، بانه نابع من خيبة امل بريطانية واضحة، بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق، والتقدم المحدود للعلاقات التجارية والاستثمارية بين الطرفين، فضلاً عن التغيرات الأخرى المتعلقة بالوضع السياسي البريطاني الداخلي عام ٢٠١٠، وتغير الحكومة وسياستها تجاه العراق والمرتبطة برئيس الوزراء الأسبق توني بلير[٢٩].

فمن الملاحظ، بان هناك اتجاه في أوروبا وبريطانيا، بعدم جدوى إنفاق أموال دافعي الضرائب، في مناطق الصراعات في الشرق الأوسط، او في معالجة بعض الحالات المتعلقة بغياب العدالة والمسائلة والشفافية، وهناك نقاش كبير يدور في أروقة صناع القرار والرأي العام حول جدوى دعم السلطات الحكومية او المجتمع المدني في هذه المناطق، مع التدهور الواضح الذي أصاب العديد من المؤسسات المعنية بسيادة القانون والحكم الرشيد من جهة، او بتلك المتعلقة بتعزيز الشراكة بين السلطات الحكومية والغرب بصورة عامة[٣٠].

وفي المقابل، فقد أبدت قيادة الإقليم بشكل رسمي، تحفظها واسفها على عدم تمثيلها او دعوتها، لاجتماع، الذي دعت اليه الحكومة البريطانية عام ٢٠١٥، وبمشاركة ٢١ دولة إضافة الى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وذلك لبحث جهود التنسيق مع الحلفاء والتصدي لتنظيم "داعش"، وسبل مكافحة تمويله، والحد من انضمام المقاتلين الأجانب لصفوف التنظيم، وحسب وجهة النظر الكردية، فان التجاهل وعدم الدعوة كان غير مبرراً، سيما انها من القوى الرئيسة التي تحارب التنظيم على الأرض، وانها معنية بالأساس بما يجري في المناطق التابعة لها، في الوقت الذي دعت اطراف أخرى غير معنية او مشكوك بنواياها سلفاً[٣١].

---

[٢٧] ممثلية حكومة إقليم كوردستان في بريطانيا تقيم حفلها السنوي الصيفي في مبنى البرلمان البريطاني، الموقع الرسمي لدائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كوردستان، https://dfr.gov.krd/a/d.aspx?l=14&a=49261

[٢٨] بريطانيا تتجه للعراق..الأهداف والدلالات، موقع نون بوست، ٢٠١٧، https://www.noonpost.com/content/16936

[٢٩] Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri, Iraq on the International Stage Foreign Policy and National Identity in Transition, Chatham House, USA, 2013, p 42.

[٣٠] السياسة الأمريكية الناشئة تجاه العراق وإقليم كوردستان، معهد دراسات الشرق الأوسط MERI، أربيل، ٢٠١٧، http://bit.ly/37v4PJj

[٣١] ازاد احمد علي، لماذا تعادي بريطانيا "العظمى" كوردستان، موقع روداو، ٢٠١٥/١/٢٦، https://www.rudaw.net/arabic/opinion/26012015

وفيما يتعلق بالاستفتاء الذي نظمه إقليم كردستان في تشرين الأول / سبتمبر عام ٢٠١٧، فان العديد من الأطراف الرسمية والرسمية في الإقليم، اشكلت على الموقف البريطاني من الاستفتاء، بعدّه من المواقف الداعمة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة المركزية في بغداد، وانها كانت مترددة في انتقاد ردود افعالها من العملية بالمجمل، حتى ان الوزير البريطاني لشؤون الشرق الأوسط صرح في هذا الصدد، "بأن الطريقة التي تمت بها معالجة الأمور بعد الاستفتاء اعطى قدراً كبيراً من الامل"[٣٢]، مما يشير بوضوح الى ان الموقف الرسمي للحكومة البريطانية كان واضحاً في تأييد إجراءات الحكومة العراقية بعد الاستفتاء.

ولطالما عانت اغلب الشركات البريطانية، المختصة بالجوانب التجارية والاستثمارية، العديد من المحددات والمعوقات، التي تحد من إمكانية تعزيز تواجدها في سوق الإقليم، ومنها بالدرجة الأساس، عدم القدرة على منافسة شركات الدول الأخرى، مثل الصينية والتركية والإيرانية، فضلاً عن عدم وجود توجه حكومي لدفع الشركات للتوجه الى الإقليم، والخوف الذي تبديه بعضها من المخاطر التي يمكن تواجهها، على الرغم من ان الإقليم يتميز باستقرار أمني وسياسي واضح.

وفيما يتعلق بقطاعي النفط والغاز، فان الشركات البريطانية المهمة في هذا المجال، تركز جل اهتمامها على جنوب العراق، وذلك لأسباب عدة، من أهمها، الخلاف بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم حول صادرات النفط، وعدم مجازفة الشركات البريطانية بفقدان امتيازاتها وعقودها في باقي انحاء العراق، فضلاً عن التواجد القوي للشركات الروسية في الإقليم، وقد أعرب مسؤولون بريطانيون عن قلقهم الجدي من الدخول القوي للشركات الروسية في هذا القطاع، مما يؤثر بشكل سلبي على المصالح الاقتصادية البريطانية في الإقليم، ومما يعزز ذلك استغلال شركات الطاقة الروسية الكبير مثل (روسنفت وغازبروم)، لانكفاء الشركات الغربية وعدم رغبتها للعمل في الإقليم، لا سيما في قطاع انتاج الغاز وتصديره، وهو ما اثبت المخاوف البريطانية السابقة[٣٣].

وفي الاتجاه عينه، فان الحكومة المركزية في بغداد، وبعد نجاحها في فرض السيطرة على مدينة كركوك الغنية بالنفط، تحركت بقوة على واحدة من اهم الشركات البريطانية العاملة في قطاع النفط (برتيش بتروليوم BP)، من اجل تطوير حقول نفط كركوك، وهو أحد الأسباب المهمة والرئيسة، التي فسرت انكفاء الشركات البريطانية من الاستثمار في سوق الطاقة في الإقليم، وذلك لعد رغبتها في خسارة حصصها الاستثمارية مع الحكومة المركزية[٣٤]، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة، ان هذا الانكفاء سيستمر الى امد بعيد، مع إمكانية تثبيت اتفاق نهائي فيما يتعلق بإنتاج وتصدير النفط والغاز بين حكومتي الإقليم والمركز، او إقرار قانون النفط والغاز في مجلس النواب، والذي يمكن ان يضع الخطوط الأساسية لتجاوز الخلافات كافة، مما يفسح المجال امام الشركات البريطانية للعودة بقوة الى الإقليم.

وفي جلسة عقدها مجلس العموم البريطاني عام ٢٠١٨، خصص جانب منها، لمناقشة التقرير الذي قدمته لجنة الشؤون الخارجية FAC حول القضية الكردية وحقوق الكرد بصورة عامة، وبناءً على ما جاء بالتقرير، الذي اعترف صراحةً، بان السياسة الخارجية البريطانية تجاه الكرد، كانت طوال الفترة الماضية غير موفقة، منذ ان تم تجاهل حقوقهم في معاهدة فرساي، لتستمر المشكلة منذ ذلك الحين، في الوقت نفسه فقد أشار رئيس لجنة الشؤون الخارجية توم توغندهات الى العديد من النقاط المتعلقة بتجاهل حكومة بلاده لطموحات الشعب الكردي، مؤكداً بان مشاركتها في الشؤون الكردية لم تكن إيجابية، على الرغم من موقفها الفاعل في فرض منطقة حضر الطيران عام ١٩٩١[٣٥].

ومؤخراً، فقد أشرت حكومة إقليم كردستان العراق العديد من المؤشرات حول توجهات المملكة المتحدة اتجاهها، ومنها ما يتعلق بعدم وضوح رؤية المجلس الثقافي البريطاني، الذي يمتلك مقراً في مدينة أربيل، والفشل الملحوظ من قبل الحكومة البريطانية وعدم قدرتها على تنظيم او دعم استثمارات شركاتها في الإقليم، فضلاً عن نقاط الضعف في نظام تأشيرات الدخول الى المملكة المتحدة وعدّته مرهق وغير مجد، على الرغم من ان القنصلية البريطانية في أربيل افتتحت مركزاً لمنح تأشيرات الدخول عام ٢٠١٣، الا ان العديد من طلبات المواطنين يتم

---

[٣٢] Kurdish aspirations and the interests of the UK, op. cit. p 15.

[٣٣] Mariya Petkova, What did Russia get from its KRG gamble?, Aljazeera, Doha, 2019, https://www.aljazeera.com/indepth/features/russia-krg-gamble-rosneft-iraq-kurdistan-190409123038460.html

[٣٤] حسين جمو، كيف دمر الصراع بين «روسنفت» و «بريتش بتروليوم» ملامح استقلال كردستان؟، موقع البديل العراقي، http://www.albadeeliraq.com/node/796

[٣٥] Gary Kent, UK debate: Has British policy on Kurds been wrong for 100 years, Rudaw net, 2018, https://www.rudaw.net/english/opinion/220220181

رفضها من قبل الجانب البريطاني، فضلاً عن عدم احراز تقدم فيما يتعلق بعمل اللجنة الوزارية المشتركة، التي تم الاتفاق عليها خلال زيارة رئيس حكومة إقليم كردستان السابق نيجرفان برزاني عام ٢٠١٤[٣٦].

الخاتمة:

وعليه، فان المملكة المتحدة تجد في إقليم كردستان العراق، وبناءً على أهميته الواضحة والمتزايدة لمستقبل العراق، كبلد مستقر وآمن في منطقة الشرق الأوسط، تجد فيه حليفاً مهماً يمكن الوثوق به والاعتماد عليه، في المسارات كافة، سواء بالمسائل التي يتشارك بها الطرفين من ناحية، او تلك المتعلقة بعلاقات المملكة مع الحكومة المركزية، والتي يلعب فيها الإقليم دوراً واضحاً من خلال تمثيله الفاعل في مجلس النواب او الحكومة المركزية.

كما ان الحكومة البريطانية، ووفق مبدأ الحفاظ على مصالحها المتنوعة في العراق والاقليم، عبر دعم عوامل تدعيم الامن والاستقرار السياسي والمجتمعي بالوسائل الدستورية، عملت / وتعمل كل ما بوسعها من اجل ترتيب وسائل التقارب بين الأطراف السياسية الفاعلة في الحكومة الاتحادية وبين الأطراف الفاعلة في الإقليم، والعمل بشكل فاعل ومؤثر مع الأطراف كافة، لإيجاد بعض الحلول لمجمل المشاكل السياسية وتقريب وجهات النظر بين الأطراف كافة، وتعزيز مبدأ الشراكة والثقة المتبادلة، وهو ما تطلب تدخلاً دبلوماسياً وسياسياً أكثر فاعلية خلال المراحل القادمة، بعدّها من الدول المهمة على الصعيد العالمي، وعضو دائم في مجلس الامن وعدد اخر من المنظمات الدولية المهمة، فضلاً عن إمكانية تقديم المشورة والدعم من خلال القنوات غير الرسمية وبعض منظمات المجتمع المدني.

فالمملكة المتحدة تمتلك العديد من المصالح في منطقة الشرق الأوسط عامةً وإقليم كردستان بخاصة، كما هو حال باقي الدول الفاعلة الأخرى، وتتوزع هذه المصالح بين ما هو اقتصادي بحت، من قبيل الحفاظ على تدفق مصادر الطاقة، التي تعد المنطقة مركزاً اساسياً لأغلب احتياطاتها، لاسيما ما يتعلق منها بالنفط والغاز، وباقي الثروات الطبيعية، فضلاً عن مصالح شركات الطاقة العملاقة، التي تمتلك مشاريع واستثمارات في المنطقة، علاوةً على مصالح الشركات الاستثمارية العاملة فيها او الشركات المختصة بالأسلحة والمعدات الدفاعية، او تلك المختصة بالتقنيات والتكنولوجيا المستخدمة في مجال القوات المسلحة او في الشؤون المدنية.

وفي المقابل، فان إقليم كردستان العراق هو الاخر، يجد في المملكة المتحدة، طرفاً دولياً فاعلاً، يقترب كثيراً من بعض تطلعاته ورؤاه، لا سيما في حالة تدخلها كوسيط مقبول لتقريب وجهات النظر مع الحكومة المركزية او فيما يتعلق بإمكانية التعاون المشترك لتطوير مؤسساته الحكومية المدنية منها او العسكرية، او في مجال المشاريع التجارية والاستثمارية التي يمكن ان تعمل على تطوير واقع الإقليم ومستقبله،

كما لا يمكن تجاهل التأثير المتزايد لبعض الأطراف الدولية او الإقليمية الفاعلة في العراق عامة وفي الإقليم بخاصة، وفي مقدمة هذه القوى تقف الولايات المتحدة، الدولة العظمى، التي تمتلك نفوذاً واضحاً مقترناً بحزمة من المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، وكذلك إيران وتركيا، الجارين الإقليميين الأكثر فاعليةً وتأثيراً في المنطقة.

[٣٦] UK Government policy on the Kurdistan Region of Iraq: Eighth Report of Session 2014–15, op. cit. p 33.

قائمة المصادر

١. وزير الخارجية البريطاني: التحرك الأحادي نحو استقلال إقليم كردستان لا يخدم الاكراد او العراق، موقع عواجل برس، ٢٠١٧، http://bit.ly/2t43oCE
٢. هيوا برزنجي، مستشار في حكومة الإقليم: نفط كردستان قد ينفذ، موقع نقاش الاخباري، ٢٠١٣، http://www.niqash.org/ar/articles/economy/3233/
٣. الموقع الرسمي لدائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان العراق، http://dfr.gov.krd/p/p.aspx?p=206&l=14&r=411
٤. ممثلية حكومة إقليم كوردستان في بريطانيا تقيم حفلها السنوي الصيفي في مبنى البرلمان البريطاني، الموقع الرسمي لدائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كوردستان، https://dfr.gov.krd/a/d.aspx?l=14&a=49261
٥. محمد احسان، كردستان ودوامة الحرب، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، ١٩٩٠.
٦. العلاقات السياسية – العسكرية لإقليم كردستان مع أمريكا، http://aletejahtv.org/permalink/187385.html
٧. عبد الرحمن ادريس صالح البياتي، سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق ١٩١٤-١٩٣٢، مؤسسة زين، أربيل، ٢٠١٠.
٨. سياسة المملكة المتحدة الخارجية تجاه العراق، سلسلة دراسات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٥، ص١٤.
٩. السياسة الأمريكية الناشئة تجاه العراق وإقليم كوردستان، معهد دراسات الشرق الأوسط MERI، أربيل، ٢٠١٧، http://bit.ly/37v4PJj
١٠. سليم كرم، الحكومة البريطانية تناقش حماية مصالحها في الخليج وتطالب ايران بوقف استفزازاتها، العراق اليوم، ٢٠١٩، https://bit.ly/2J1RFsJ
١١. حسين جمو، كيف دمر الصراع بين «روسنفت» و «بريتش بتروليوم» ملامح استقلال كردستان؟، موقع البديل العراقي، http://www.albadeeliraq.com/node/796
١٢. حزب العمال البريطاني يدعم إجراء الاستفتاء في إقليم كوردستان، موقع روداو، ٢٠١٧، https://www.rudaw.net/arabic/world/050720172
١٣. بريطانيا تتجه للعراق..الأهداف والدلالات، موقع نون بوست، ٢٠١٧، https://www.noonpost.com/content/16936
١٤. امجد زين العابدين طعمة، طريق الفدرالية الوعر: دراسة تحليلية لواقع ومستقبل الفدرالية في العراق، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.
١٥. ازاد احمد علي، لماذا تعادي بريطانيا "العظمى" كوردستان، موقع روداو، ٢٠١٥/١/٢٦، https://www.rudaw.net/arabic/opinion/26012015
١٦. War, Turkish Journal of international relations, Turkey, Vol. 10, No.2-3, Summer-Fall 2011,
١٧. UK Government policy on the Kurdistan Region of Iraq: Eighth Report of Session 2014–15, House of Commons- The Stationery Office Limited, London, 2015.
١٨. The British Army in Iraq, 2020, https://www.army.mod.uk/deployments/iraq/
١٩. Nawzad Abdullah Shukri, Explaining U.S. foreign policy towards Kurdistan region of Iraq 2003-2015, Doctor Thesis, University Leicester, 2017.
٢٠. Mariya Petkova, What did Russia get from its KRG gamble?, Aljazeera, Doha, 2019, https://www.aljazeera.com/indepth/features/russia-krg-gamble-rosneft-iraq-kurdistan-190409123038460.html
٢١. Kurdish aspirations and the interests of the UK: Government response to the Committee's Third Report, UK Parliament, 2018, https://publications.parliament.uk/pa/cm201719/cmselect/cmfaff/983/98302.htm

٢٢. Kurdish aspirations and the interests of the UK, Third Report of Session 2017–19, House of Commons Foreign Affairs Committee, UK, 6 February 2018.
٢٣. Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri, Iraq on the International Stage Foreign Policy and National Identity in Transition, Chatham House, USA, 2013.
٢٤. İhsan Şerif Kaymaz, Britain's Policy toward Kurdistan* at the End of the First World
٢٥. https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/19270
٢٦. Gary Kent, UK debate: Has British policy on Kurds been wrong for 100 years, Rudaw net, 2018 https://www.rudaw.net/english/opinion/220220181
٢٧. Department for International Development, Foreign & Commonwealth Office, Minister for the Middle East announces new UK aid package to help Iraq rebuild infrastructure and boost economy, 2019, https://www.gov.uk/government/news/minister-for-the-middle-east-announces-new-uk-aid-package-to-help-iraq-rebuild-infrastructure-and-boost-economy